Konrad Adenauer Stiftung

المساهمة الالمانية في تطوير الحياة الدستورية في لبنان منذ ١٩٨٠

دراسة حالة في المثاقفة الحقوقية، ١٩٢٦-٢٠١٥

انطوان نصري مسرّه*

لا تقل المساهمة **الالمانية** في البحوث حول الدستور اللبناني عمقًا وأصالة عن مساهمة فرنسا التي كانت الدولة المنتدبة في لبنان خلال صدور الدستور اللبناني سنة ١٩٢٦ وقبل الاستقلال سنة ١٩٤٣. كان لدى باحثين فرنسيين قدماء في الدستور اللبناني مقاربة تأخذ بالاعتبار اشكاليات التعدد الديني والمذهبي والثقافي[١]. اما باحثون **فرنسيون** جُدد فيعتمدون مقاربات نابعة غالبًا من تراث مركزي ويعقوبي Jacobin.

اما باحثون **اميركيون** فغالبًا ما يجهلون طبيعة النظام الدستوري اللبناني واصدروا مجموعة من الكتابات بعناوين تشاؤمية ومقلقة[٢].

اما كتّاب **عرب** فهم غالبًا في اغتراب ثقافي عن التراث العربي في الادارة الديمقراطية للتعددية. ما تجاهلوه طيلة ثلاثة اجيال من خلال ايديولوجية قومية اختزالية ينفجر اليوم[٣].

وكتّاب **إسرائيليون** ادركوا التناقض التام بين المنظومة الدستورية اللبنانية والايديولوجية الصهيونية في الترادف بين مساحة جغرافية ودين محدد[٤].

اما مؤلفون المان، بفضل دراساتهم الدولية المقارنة وارتباط دراستهم الحقوقية بالجوانب الاجتماعية، فهم اكثر ادراكًا لاشكاليات الادارة الديمقراطية للتعدد الديني والثقافي[٥]. وكانت علاقتي مع تيودور هنف Theodor Hanf منذ

---

* عضو المجلس الدستوري.
رئيس كرسي اليونسكو لدراسة الاديان المقارنة والوساطة والحوار، جامعة القديس يوسف.
النص هو موجز مداخلة شفوية ونقلاً عن آلة تسجيل وقد اضيفت اليه المراجع الاساسية.

1. A. Messarra, « Authenticité et aliénation dans la culture constitutionnelle (Liban-France depuis la Révolution), *ap*. A. Messarra, *La gouvernance d'un système consensuel* (Le Liban après les amendements constitutionnels de 1990), Beyrouth, Librairie Orientale, 2006, pp. 123-134.

٢. انطوان مسرّه، "تنوع لبناني وبنية عقل اميركي: لبنان كما يراه الاميركيون"، **الحياة**، ١٩٩٠/٨/٥ و"الاميركيون حين يفشلون في فهم لبنان وتنوعه"، **الحياة**، ١٩٩٠/١١/٩.

٣. انطوان مسرّه، "ازمة المرجعية في الفكر السياسي العربي: دراسة مقارنة في القيم والمعايير في التاريخ العربي واوروبا الوسطى"، الجمعية العربية للعلوم السياسية، المؤتمر الثالث، القاهرة، ١-١٩٨٩/٢/٤، ٢٦ ص.

٤. موشي شامير، "يوجد حل: تقسيم لبنان"، **معاريف**، ترجمة **السفير**، ١٩٨٣/١٠/٢٤. ويتحدث موشي ارنز عن "هندسة اسرائيلية للبنان"، في *Wall Street Journal*, 11 June 1982.

وحول النظرة الاسرائيلية الى لبنان:

Meir Zamir, "Politics and Violence in Lebanon", *Jerusalem Quarterly*, No. 25, 1982.

والمراسلات الاسرائيلية التي نُشرت في صحيفة **دافار** (اسرائيل)، في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧١، وأعادت نشرها بالعربية مجلة **بيروت المساء**، العددان ٩٧-٩٨ في ٩ و١٦ كانون /ديسمبر ١٩٧٥، وصدرت ايضًا بالعبرية في: موشي شاريت، **مذكرات**، ٨ اجزاء، تل ابيب، منشورات معاريف، ١٩٧٨: "محضر اجتماع مع بن غوريون ودايان ولافون حول التقسيم".

ويصف مسؤولون اسرائيليون لبنان بأنه "خطأ جغرافي وسياسي"، ما ينقضه صمود لبنان ومقاومته طيلة سنوات الحروب المتعددة الجنسيات (١٩٧٥-١٩٩٠).

5. Gerhard Lehmbruch, *Proporzdemokratie* (Politisches System und politische Kultur in der Schweiz und in Österreich), Tübingen, J.C.B. Mohr, "Recht und Staat", Heft 335/336, 1967, 60 p.
Otto Bauer, *La question des nationalités et la social-démocratie*, Paris, FDI, 2 vol., 1987, 334 et 524 p.
Otto Bauer, *Die Nationalitatenfräge und die Sozial-demokratie*, Vienne, Wiener, Volksbuchhandlung, 1907, pp. 353-363.

١٩٦٠ مجالاً للتجدد والاصالة في البحوث اللبنانية والمقارنة[٦]. وتم تنظيم عدة مؤتمرات في اطار Arnold-Bergstraesser-Institut وفي اطار Euro-Arab Social Research Group-EASRG وبدعم من مؤسسة كونراد آديناور، بخاصة في ٢١-٢٤/١١/١٩٨١. واصدر تيودور هنف كتابه بعد سنوات من البحث الميداني[٧]. وصدر عن معهد الدولي للدراسات التربوية في فرنكفورت عدة دراسات حول الشأن اللبناني[٨].

١
حصيلة المساهمة الالمانية في البحث الدستوري اللبناني

المؤتمر الدولي الابرز هو الذي عُقد في Fribourg-en-Brisgau في ٢٠-٢٥/٣/١٩٨٣ الذي جمع باحثين من عدة بلدان كانت تعتبر فريدة من نوعها *sui generis* في التصنيفات الدستورية. نشرتُ خلاصة عن المؤتمر بعنوان: "الحالات الفريدة تلتقي"[٩]. تلاه مؤتمر دولي في الجامعة اللبنانية بدعم من معهد غوته في بيروت وبمشاركة باحثين حول الانظمة البرلمانية التعددية ابرزهم تيودور هنف وهربرت آدم Heribert Adam وارنت ليبهارت Arend Lijphart، في ١٧-٢١/١٢/١٩٨٤[١٠].

من البحوث اللبنانية-الالمانية خلال سنوات الحروب في لبنان، وبدعم من مؤسس كونراد اديناور، بحث لجامعة الكسليك في السنوات ١٩٨٢-١٩٨٤[١١] ولمؤسسة المقاصد[١٢].

Karl Renner, *Das Selbstbestimmungsrecht der Nationen in besonderer Anwendung auf Österreich*, Leipzig, Deuticke, 1918.

Jörg Steiner, "Majorz und Proporz", *Politische Vierteljahresschrift*, vol. 2, 1970, pp. 139-146.

__, "The Principles of Majority and Proportionality", *ap*. Kenneth McRae, ed., *Consociational Democracy* (Political Accommodation in Segmented Societies), Toronto, McClelland and Stewart Limited, Canada, 1974, 312 p., pp. 98-106.

6. Theodor Hanf, *Erziehungswesen in Gesellschaft und Politik des Libanon* (L'éducation dans le société et la politique du Liban), Bertelsmann Universitätsverlag, Germany, 1969, 400 p.

7. Theodor Hanf, *Libanon – Koexistenz im Krieg*: *Vom Staatszerfall zur Entstehung einer Nation*, Euro-Arabisches Studienzentrum, Paris, 1992.

تيودور هنف، **لبنان: تعايش في زمن الحرب** (من انهيار دولة الى انبعاث امة)، نقله عن الالمانية موريس صليبا، مركز الدراسات العربي الاوروبي، باريس، ١٩٩٣، ٨٣٢ ص.

8. "Materialien zu Gesellschaft und Bildung in Multikulturellen Gesellschaften", Deutsches Institut für Internationale Pädagogische Forschung, Francfort, programme dirigé par Wolfgang Mitter et Theodor Hanf, 1989-1998:

A. Messarra, *La religion dans une pédagogie interculturelle* (Essai comparé sur le concept de laïcité en éducation et son application aux sociétés multicommunautaires), Francfort, Deutsches Institut für Internationale Padagogische Forschung, 1988, 136 p.

__, *Conflit et concordance au Liban, 1975-1989*, Bibliographie sélectionnée, Francfort,

9. Antoine Messarra, "Les cas uniques se rejoignent", *L'Orient-Le Jour*, 25/12/1983.

10. A. Messarra, Theodor Hanf et Hinrich R. Reinstrom (éd.), *La société de concordance* (Approche comparative), Actes du symposium international organisé par le Goethe-Institut sur « La régulation démocratique des conflits dans les sociétés plurales », Beyrouth, Publications de l'Université Libanaise, « Section des études juridiques, politiques et administratives », XI, 1986, 168 p.

11. Coll. dir. Joseph Mouannes, *La nouvelle société libanaise dans la perception des fa'aliyât* (Décision makers) *des communautés chrétiennes*, Université Saint-Esprit de Kaslik en coopération avec la Fondation Konrad Adenauer, USEK, 3 vol., 1984.

١٢. بحث جمعية المقاصد الخيرية الاسلامية في بيروت بدعم من مؤسسة كونراد اديناور، ١٩٨٢-١٩٨٤: جمعية المقاصد الخيرية الاسلامية في بيروت، **اوضاع المسلمين في لبنان**، القسم الاول: **المؤسسات الاسلامية العاملة في لبنان. دراسة ميدانية**، لجنة الاشراف: تمام سلام، محمد المشنوق، زهير حطب، رضوان السيد، ١٩٨٢-١٩٨٤، ٢١٢ ص، مع **تقديم للرئيس تمام سلام**.

ثمرة هذه البحوث المقارنة مناقشة اطروحتي حلقة ثالثة في جامعة ستراسبورغ في فرنسا سنة ١٩٧٤ واطروحة دكتوراه دولة سنة ١٩٨٢ باشراف Julien Freund احد كبار الاخصائيين في Max Weber وتوفيق فهد[١٣].

طيلة سنوات الحروب في لبنان في ١٩٧٥–١٩٩٠ إستمر عقد لقاءات حوار بدعم من مؤسسة كونراد اديناور في اطار مركز الدراسات والبحوث Centre d'étude et de recherché sur l'Orient chrétien-CEDROC. تبيّن هذه الحوارات ان وثيقة الوفاق الوطني–الطائف هي انتاج لبناني اصيل باستثناء البند المتعلق بانسحاب الجيش السوري من لبنان[١٤].

بعد الاتفاق الثلاثي بين ثلاثة مليشيات في لبنان وتعثر الاتفاق، حصلت وساطة المانية–اوروبية–فاتيكانية، بمبادرة من حاكم بافاريا Franz Josef Strauss، واثنين من العاملين معه Dieter Holzer وHinrich Schoeller لصياغة وثيقة دستورية بديلة وذلك في ٩/٢٤ الى ١٩٨٦/١٠/٥. كتبت الصحف عن "لجنة المانية–لبنانية". استمرت مناقشة هذه الوثيقة في إطار مبادرة دبلوماسية من ايلول ١٩٨٦ الى آخر ١٩٨٧[١٥]. من خلال مشاركتي في هذا العمل تعمقت في اشكالية التوفيق بين الفصل بين السلطات والمشاركة في الحكم Partage du pouvoir et séparation des pouvoirs. انها معضلة مستحيلية في تربيع الدائرة اوجد لها المجتمعون في الطائف، بفضل مُخيلة دستورية بالغة الحكمة، معالجة من خلال المادة ٤٩ من الدستور حيث رئيس الجمهورية يتمتع بدور "السهر على احترام الدستور" مع صلاحيات في سبيل هذا السهر، مما يوجب عمليًا الخروج عن سجال لبناني من منطلق الصلاحيات انطلاقًا الى منطق الدور[١٦].

يعود التعاون بين المؤسسة اللبنانية للسلم الاهلي الدائم ومؤسسة كونراد اديناور الى ١٩٨٠. نشيد هنا بالدور الريادي ل Hubert Dobers. صدر عن هذا التعاون اكثر من ١٤ مؤلفًا حول البناء الديمقراطي والجغرافيا الانتخابية والسياسيات الاجتماعية وبناء الذاكرة اللبنانية المشتركة. وعقد مؤتمر في جامعة القديس يوسف في اطار الماستر في العلاقات الاسلامية المسيحية حول الادارة الديمقراطية للتعددية الدينية والثقافية[١٧].

٢

اشكالية المثاقفة الدستورية في لبنان

---

[13]. A. Messarra, *La structure sociale du Parlement libanais*, 1920-1974, Institut des sciences sociales, Université Libanaise, 1976.

Le modèle politique libanais et sa survie (Essai sur la classification et l'aménagement d'un système consociatif), Beyrouth, Publications de l'Université Libanaise, « Section des études juridiques, politiques et administratives », VII, 1983, 534 p.

[١٤]. انطوان مسرّه، **جذور وثيقة الوفاق الوطني اللبناني – الطائف (١٩٨٩/١٠/٢٢ و١٩٨٩/١١/٥) والتعديل الدستوري (١٩٩٠/٩/٢١)**، طبعة رابعة مضافة، ٢٠١٥، ٥٢٠ ص، وجزء ٢: **الفدرالية الجغرافية والفدرالية الشخصية (١٩٧٥-١٩٨٢)**، منشورات المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، سلسلة "وثائق" رقم ١/٤ و٢/٤، بيروت، المكتبة الشرقية، ٢٠١٥، ٢٥٠ ص.

[١٥]. مساعي وساطة Franz Josef Strauss الالمانية–الاوروبية–الفاتيكانية بعد الاتفاق الثلاثي، ٩/٢٤ الى ١٩٨٦/١٠/٥، ايلول ١٩٨٦ الى آخر ١٩٨٧، النص ومقتطفات صحفية في كتاب: **جذور وثيقة الوفاق الوطني–الطائف**، مذكور سابقًا، ص ٢٩٧–٤٥٢.

R. S. Schulz, *Franz Josef Strauss. The Man and the Statesman*, R.S. Schulz, 1986, 216 p. (décédé le 3/10/1988, *L'Orient-Le Jour*, 4/10/1988).

[١٦]. انطوان مسرّه وربيع قيس (اشراف)، **صياغة الدساتير في التحولات الديمقراطية** (الخبرات العربية والدولية من منظور مقارن)، بيروت، المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم ومؤسسة كونراد اديناور، المكتبة الشرقية، ٢٠١٤، ٣٤٢ ص، ص...

[١٧]. انطوان مسرّه، ربيع قيس، طوني عطاالله (اشراف)، **مرصد التعددية الدينية في لبنان والمجتمعات العربية**، الماستر في العلاقات الاسلامية والمسيحية، جامعة القديس يوسف بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناور KAS، وبالاشتراك مع المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم ومؤسسة جورج ن. افرام والفريق العربي للحوار الاسلامي المسيحي، ٢٠١٠، ٢٨٨ ص.

نعني بالمثاقفة acculturation الانسجام بين المعرفة المكتسبة والبنيات الذهنية المعاشة. ونعني بالمثاقفة الدستورية الانسجام بين المعرفة الدستورية وخصوصية الخبرة الوطنية والحقوقية الذاتية يؤدي عدم توفر هذا الانسجام الى اغتراب ثقافي aliénation culturelle.

تطرح المثاقفة الدستورية في لبنان اشكالات عديدة لها تأثير على بنية المعرفة وعلى الممارسة في الحياة العامة.

لمزيد من التوضيح حول المثاقفة اورد حادثتين مُعبرتين: الحادثة الاولى عندما كنت طالبًا في السنة الاولى في كلية الحقوق في جامعة القديس يوسف حيث نلت في الامتحان النهائي علامة ٢٠/١٨ في القانون الدستوري. لكني منذ ذلك الوقت قلت لنفسي ان ما تعلمته مفيد ولكنه غير مطابق للوضع اللبناني! انطلقت منذ ذلك الوقت في بحوث مقارنة تتخطى الحالات الدستورية الرائجة.

الحادثة الثانية حين كُلفت بالقاء محاضرات في احدى كليات الحقوق (غير الجامعة اللبنانية وجامعة القديس يوسف) حيث، بالاضافة الى الامور الدستورية العامة، كنت اتوقف على بعض المواد الاساسية وبخاصة المواد ٩ و١٠ و٩٥... كثمرة ابحاثي المقارنة حول قاعدة التخصيص او الكوتا او التمييز الايجابي discrimination positive/ affirmative action.

كنت أشرح الاسباب الموجبة لهذه القاعدة وشروط تطبيقها استنادًا الى معايير دولية ومقارنة. وصلني ان مدير هذا الفرع في الحقوق حين نقل اليه بعض الطلاب ما يتلقنونه من دروس قال لي: "علمهم قانون دستوري!" اليست المادة ٩٥ مادة دستورية؟ لكن درج باحثون في القانون الدستوري في لبنان على رمي المواد ٩ و١٠ و٩٥ من الدستور في سلة مهملات مصطلح "الطائفية" فلا ينكبّون على التشخيص والتحليل.

حين نقرأ مؤلفات حول النظام الدستوري اللبناني نلحظ التردد في توصيف النظام. هل هو برلماني؟ رئاسي؟ مجلسي؟ كان يقال: نظام فريد من نوعه *sui generis*، ما يعني انه من العجائب التي لا تحدث الا مرة واحدة او من الغرائب التي لم يستكشفها العلم[١٨]!

يرمي باحثون المواد الست، ٩، ١٠، ١٩، ٤٥، ٦٥، ٩٥ من الدستور اللبناني في سلة مهملات الطائفية.

ميثاق ١٩٤٣ والمواثيق في تاريخ لبنان هي ايضًا من الغرائب في الذهنية الدستورية السائدة في حين ان المواثيق هي إطار في التاريخ الدستوري المقارن والتاريخ المقارن. ليس البناء القومي بالحديد والنار انطلاقًا من مركز يمتد بالقوة الى كل الاطراف النمط الوحيد في البناء القومي. ما معني ميثاق؟ وما معنى ميثاقية؟[١٩]

بالاضافة الى المؤتمرات التي تم تنظيمها في لبنان سعيًا الى معالجة ما يمكن تسميته بخجل المثقفين من البنية الدستورية اللبنانية، ثم تعريب بعض المؤلفات المقارنة[٢٠].

هل ثقافتنا الدستورية سببها الانتداب الفرنسي؟ ادرك الكتاب الفرنسيون المؤسسون طبيعة النظام الدستوري اللبناني بعلمية وبواقعية قصوى، وابرزهم بيار روندو Pierre Rondot (1 juin 1904- 6 avril 2000) حول النظام

---

18. A. Messarra, "La Constitution libanaise dans la foire des classifications », *L'Orient-Le Jour*, 22, 24, 27/8/2011.

19. Hans Daalder, "On Building Consociational Nations: The Cases of the Netherlands and Switzerland", *International Social Science Journal*, vol. 23, no 3, 1971, pp. 355-370.

__, "La formation des nations par consociatio: Le cas des Pays-Bas et de la Suisse », in *L'édification nationale dans diverses régions*, no spécial de la *Revue internationale des sciences sociales*, Unesco, XXIII (3), 1971.

Arend Lijphart, *The Politics of Accommodation* (The case of Netherlands).

A. Messarra, « Authenticité et aliénation dans la culture constitutionnelle (Liban-France depuis la Révolution), *ap*. A. Messarra, *La gouvernance d'un système consensuel* (Le Liban après les amendements constitutionnels de 1990), Beyrouth, Librairie Orientale, 2006, pp. 123-134.

٢٠. ارنت ليبهارت Arend Lijphart، **الديمقراطية في المجتمع المتعدد. دراسة مقارنة**، تعريب افلين ابو متري مسرّه، مع مقدمة للمؤلف باللغة العربية، بيروت، المكتبة الشرقية، ١٩٨٤، ٣٢٠ ص.

الدستوري اللبناني. وكان عضوا في لجنة مناقش اطروحتي حلقة ثالثة (١٩٧٤) واطروحتي دكتوراه دولة (١٩٨٢) في جامعة ستراسبورغ[٢١].

تعود اولى كتاباتي حول الموضوع في السنوات ١٩٧٢-١٩٧٥ وكانت تُثير لدى بعض الباحثين السخرية في حين كان ادمون رباط وانطوان عازار يقرآن في هذا السياق بتواضع وفضول. وكانت اطروحتي سنة ١٩٨٢ حول تصنيف النظام الدستوري اللبناني مدار نقاش لفترة طويلة بعد صدورها في كتاب في منشورات الجامعة اللبنانية.

قال البعض في البداية ان المقاربة مستوردة، في حين ان أكثر المقاربات الأخرى مستوردة باستثناء هذه. اتخذ لبنان أساسًا، بالإضافة الى البلدان الأوروبية الصغرى، كحالة لبناء النظرية.

ثم تبني كل فريق مفهوم التعددية، في مراحل مختلفة، وحسب تحول وضعه في التركيبة اللبنانية، على **طريقته** تبريرًا لتعددية تقسيمية او فدرالية جغرافية، او تبريرًا لتعطيل المؤسسات بحجة التوافق، في حين ان المقاربة تهدف الى الادارة الديمقراطية للتعددية، حماية وتدعيمًا للوحدة والفعالية[٢٢].

حين تبين بعد ١٩٩٠ لانظمة الوصاية او الاحتلال انه يستحيل استعادة حرب داخلية في لبنان، تم اللجوء الى التلاعب في ارقى المفاهيم الدستورية في سبيل التعطيل والتفريغ وبالتالي حكم لبنان من الخارج.

تخضع الانظمة البرلمانية التعددية لجميع قواعد الانظمة البرلمانية. وحيث ان المواد ٩، ١٠، ١٩، ٤٩، ٦٥، ٩٥ واردة في الدستور فهي **خاضعة لمعايير دستورية**. ورد صراحة في الدستور اللبناني ان النظام الدستوري اللبناني هو برلماني وبالتالي يخضع لمبادئ فصل السلطات والتضامن الوزاري والتنافس بين اقلية واكثرية، مع اعتماد اكثرية موصوفة في حالات محددة في المادة ٦٥. ان النظام البرلماني التعددي **تدمج سياقات تنافسية وتعاونية في آن**.

تم متابعة هذا المنهجية في التشخيص والتحليل من خلال امثلة مقارنة بخاصة بين سويسرا ولبنان[٢٣].

يسعى باحثون، لبنانيون واجانب اليوم، ان يكونوا على "الموضة" العلمية فينتقدون هذه الانظمة. كل منظومة، كما في الجسم البشري والطب، لها ظواهرها الصحية وظواهرها المرضية. الامراض هي التي علّمت الاطباء. لا حاجة الى من ينتقد هذه الابحاث، بل الحاجة الى تعمق وتطوير وتجديد وتأصيل من خلال حالات. لبنان هو حالة نموذجية لبناء النظرية حيث **اهمل غالبًا الجانب الحقوقي**[٢٤]. الانظمة البرلمانية التعددية هي تصنيف للانظمة وتتعدد في داخله الاشكال التنظيمية.

---

[21]. Pierre Rondot, *Les institutions politiques du Liban: Des communautés traditionnelles à l'Etat moderne*, Publications de l'Institut d'études de l'Orient chrétien, Paris, 1947, 148 p.

[٢٢]. حول الوثائق الاساسية للانظمة البرلمانية التعددية:

Antoine Messarra (documentation fondamentale classée et colligée par), *Les systèmes consensuels de gouvernement: Documentation fondamentale Consensual model of Democracy: Fundamental Documentation*, Beyrouth, Fondation libanaise pour la paix civile permanente, Librairie Orientale, 3 vol., 2007, 594, 370 et 712 p.

[23]. A. Messarra (dir.), *Comprendre la Suisse* (La pratique de l'unité plurielle), Beyrouth Ambassade de Suisse au Liban et Association libanaise des sciences politiques, Librairie Orientale, 2008, 200 p. + 56 p. en arabe.

__, *La gestion du pluralisme* (Expériences comparées : Suisse et Liban), Beyrouth, Ambassade de Suisse au Liban, Carnegie Middle East Center et Association libanaise des sciences politiques, Librairie Orientale, 2011, 208 p.

[24]. A. Messarra, *Théorie juridique des régimes parlementaires pluralistes*, Beyrouth, Librairie Orientale, 2012, 246 p.

انطوان مسرّه، **النظرية الحقوقية في الانظمة البرلمانية التعددية**، يصدر خلال ٢٠١٥.

A. Messarra, "Qui sont les libanologues?", *ap*. A. Messarra, *La culture citoyenne dans une société multicommunautaire* (Le Liban en perspective comparée), Beyrouth, Publications de Gladic, Librairie Orientale, 2013, 560 p., pp. 515-519.